اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُوْلِ

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق، ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن لا يكون إلا فعلا متصرفا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف، ولا صفة مشبهة، ولا حرفا، لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا.

ثم قال[1]:

٢٥٦-إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ

٢٥٧- فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

يعني: أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زيد ضربته، ومثال المشتغل عن نصب محله: عمرا مررت به.

وفهم من قوله: (**موافق**) مطلق الموافقة فشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال والمعنى والمثال الأول، و الموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني، والتقدير ضربت زيدا ضربته،

---

(١) **المعنى**: إن اشتغل ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلا عن ذلك الاسم، بنصب الضمير بدون واسطة، أو بنصب محله بواسطة، فانصب الاسمَ السابقَ بفعلٍ مُقدّرٍ (محذوف وجوباً) موافقٍ لفظاً ومعنىً أو معنىً للفعل الظاهر المشغول بالضمير.

الاشتغال: (أن يتقدّم اسمٌ، ويتأخّر عنه فعلٌ، قد عملَ في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه).

الأمثلة

١- مثال المُشتغل بالضمير:

أ - نصب الفعل لفظه، نحو: (زيداً ضَرَبْتُه).

(زيداً) مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره (ضربْتُ). (ضَرَبْ) فعل ماض مبني على السكون. (التاء) ضمير متّصل مبني في محل رفع فاعل. (الهاء) ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به.

ب - نصب الفعل محله، نحو: (زيداً مررْتُ بِه).

(زيداً) مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره (جاوزتُ). (مرَرْ) فعل ماض مبني على السكون (التاء) ضمير متّصل مبني في محل رفع فاعل (الباء) حرف جَرّ(الهاء) ضمير متّصل مبني في محل جرّ اسم مجرور لفظاً ومفعول به معنىً بواسطة الباء.

٢- مثال المشتغل بسببي الضمير: (زيداً ضَرَبْتُ غُلامَه).

الفعل (ضربْتُ) مشغول بشيءٍ يصل إلى الفعل بسبب الضمير.

وجاوزت عمرا مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفاعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما، ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغني عنه نحو: أنت في قولك زيد أنت تضربه، فإن وقع الفصل بهذا أو مثله لم يجز النصب للفصل بأنت. و(**إن**) حرف شرط، و(**مضمر**) فاعل بفعل محذوف بفسره (**شغل**) و(**سابق**) نعت لـ (**رسم**) و(**فعلا**) مفعول بشغل، و(**عنه**) متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق، والياء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه، و(**بنصب**) متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق، والظاهر في أل في قوله: (**أو المحل**) أنها معاقبة للضمير، والتقدير بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجها آخر من وجوه الإعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه أو محله عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به، وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن، وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية فترجح الأخذ به. و(**السابق**) مفعول بفعل مضمر يفسره (**انصبه**) و(**بفعل**) متعلق بانصبه، و(**أضمرا**) في موضع الصفة لفعل، و(**حتما**) نعت لمصدر محذوف والتقدير إضمارا حتما، ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في أضمرا، و(**موافق**) نعت لفعل بعد نعته بالجملة و(**لما**) متعلق بموافق، وما موصولة وصلتها الجملة بعدها.

ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرافع، ومستو فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

٢٥٨-وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

يعني[١]: أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات الشرط، وأدوات التخضيض، وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، وذكر هنا منها إن وحيثما، فتقول: إن زيدا لقيته فأجمل إكرامه، وحيثما زيدا لقيته يكرمك، ومثال التحضيض: هلا زيدا كلمته؟ ومثال الاستفهام: متى زيدا تأتيه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم أشار إلى القسم الثاني فقال[٢]:

---

(١) **المعنى**: يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة مختصّة بالفعل كأدوات (الشّرط)، نحو: (إنْ زيداً أكرَمْتَه أكرَمَكَ) و (حيثما زيداً تلْقَه فأكرمه).

(٢) **المعنى**: يجب رفع الاسم السابق في حالتين:

أ - إذا وقع بعد أداة تختصّ بالابتداء كـ (إذا الفجائية)، نحو: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يضربه بكرٌ).

٢٥٩- وَإِنْ تَلا السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
٢٦٠- كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَه مَعْمُولَ مَا بَعْدُ وُجِدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما، ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئا يختص بالابتداء ومثال ذلك: إذا التي للمفاجأة، وليتما الابتدائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وليتما زيد أكرمته. والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو: زيد ما أكرمته، وعمر لأكرمته، وإعراب البيت الأول واضح. وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين بالإعراب، فـ (**الفعل**) فاعل بفعل محذوف يفسره (**تلا**) و(**ما**) موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(**ما**) الثانية موصولة فاعلة بـ (**يرد**) واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، والهاء في قبله عائدة على الفاصل، و(**معمولا**) حال من ما الثانية، و(**ما**) الثالثة موصولة واقعة على المفسر وصلتها (**وجد**) و(**بعد**) متعلق بوجد وهو مقطوع على الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد الفاصل، وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولا للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

٢٦١-وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦٢- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب، اشتمل البيت الأول على سببين: الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضي الطلب وذلك الأمر نحو: زيدا اضربه، والدعاء نحو: اللهم زيدا ارحمه، والنهي نحو: زيدا لا تهنه.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو: وهمزة الاستفهام نحو: ما زيدا ضربته، وأن عمرا أكرمته، وأزيد رأيته؟

=

(إذا) فجائية، لا محل لها من الإعراب. (زيدٌ) مبتدأ مرفوع.

ملاحظة: لا يأتي الفعل بعد (إذا الفجائية) لا ظاهراً ولا مقدّراً.

ب- إذا وقع الفعل المشغول بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كـ (أداة الشّرط) و(الاستفهام) و(ما النّافية)، نحو: (زيدٌ إنْ لقيتَهُ فأكرِمْه) و(زيدٌ هل تضرِبُه؟) و (زيدٌ ما لقيتُه).

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو: قام زيد، وعمرا كلمته. ومنه قوله عز وجل: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:٣١] واحترز بقوله: (**بلا فصل**) من أن يقع بين حرف العطف المعطوف فاصل نحو: قام زيد، وأما عمرو فكلمته، لأن حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل، وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه.

ونصب: مفعول لم يسم فاعله باختير، و(**قيل**) متعلق باختير، (**وذي طلب**) نعت لفعل، و(**بعد**) معطوف على قبل فهو متعلق باختير، و(**ما**) موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق، و(**إيلاؤه**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، و(**الفعل**) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول، و(**الفعل**) مفعول ثان والأول أظهر، لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيرا، و(**غلب**) في موضع الخبر لإيلاؤه و(**بعد**) معطوف على (**بعد**) في البيت الأول، و(**بلا فصل**) متعلق بعاطف، و(**على**) كذلك، و(**أولا**) ظرف متعلق بـ (**مستقر**) واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولا كالجملة ذات الوجهين.

ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله[1]:

٢٦٣- وَإِنْ تَلا الْمَعْطُوفُ فِعْلا مُخْبَرًا به عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل، كقولك: زيد قام، وعمرا كلمته، فالنصب مراعاة لعجزها، والرفع مراعاة لصدرها، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية السابق معطوفا، و(**المعطوف**) فاعل بـ (**تلا**) و(**مخبرا**) نعت لفعل، و(**به**) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخيرا، و(**عن**) اسم متعلق بمخيرا، ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا، و(**فاعطفن**) جواب الشرط.

ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:

٢٦٤- وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

---

(١) **المعنى**: يجوز رفع ونصب الاسم السابق على السّواء إذا وقع بعد حرف عطف تقدّمته جملةٌ ذات وجهَين ﴿صدرُها اسمٌ، وعجزها فعلٌ﴾، نحو: (زيدٌ قامَ و بكرٌ أكرمْتُه) أو (بكراً أكرمتُه).

يعني[١]: أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه، وموجب الرفع وتساوي الوجهين، ومثال ذلك: زيد ضربته، وإنما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، و(**الرابع**) مبتدأ، و(**في**) متعلق به، و(**رجح**) خبر المبتدأ. ثم تمم البيت بقوله: (**فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ**) لأنه مستغنى عنه.

ثم قال:

٢٦٥- وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني[٢]: أن الفعل المشغولَ بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو: إن زيدا مررت به، وإن زيدا رأيت أخاه. يجري مجرى: أن زيدا ضربته في وجوب النصب، ونحو أزيدا مر به ومر بأخيه يجري أزيدا ضربته في ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: (**أو بإضافة**) أن نحو: زيدا ضربت غلام أخيه، وصاحب غلام أخيه، ونحوهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيد ضربت غلامه، لأنه قوله: (**أو بإضافة**) أعم من أن يكون المضاف واحدا أو أكثر، وفي ذلك أيضاً بإشعار بأن المفصول بحر الجر نحو: زيدا مررت به، يجري مجراه ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو: زيدا مررت بأخيه، ومررت بغلام أخيه.

---

(١) **المعنى**: يجوز الوجهَين مع ترجيح الرّفع للاسم السّابق إذا لم يوجَد ما يوجب نصبه، ولا رفعه، ولا ترجيح أحدهما، ولا على السّواء، نحو قول بعضهم: (زيدٌ ضَرَبْتُه). وقوله تعالى: (جنّات عدن يدخلونها).

وقولَ الشّاعر:

فارساً ما غادروه مُلحماً غير زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلِ

الشّاهد: في قوله (فارساً ما غادروه) حيث جاء الاسم السابق المشتغل عنه منصوباً، وإن كان المختار الرفع، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

(٢) **المعنى**: إذا فُصلَ الفعل المشغول عن الضمير الذي يشتغل به عن الاسم السابق بـ(حرف جرّ) أو فُصل بـ(إضافة) حكمه كالفعل المتّصل بالضمير في الأحكام والأحوال السابقة.

الأمثلة

مثال (واجب النّصب): (إن زيداً مررتَ به أكرَمَك) و (إن زيداً أكرمْتَ غلامَه أكرَمَك).

(واجب الرّفع): (خرجتُ فإذا زيدٌ مرَّ به بكرٌ) و (خرجتُ فإذا زيدٌ أكرم غلامَه بكرٌ)

(ترجيح النّصب): (أ زيداً مررْتَ به؟).

(ترجيح الرّفع): (زيدٌ ضربْتُ غلامَه).

(جواز على السّواء): (زيدٌ قامَ وبكرٌ مررتُ به).

و(**فصل**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوبًا إذا قدر حذف الفاعل، فيكون تقديره: وفصلك مشغولا ومرفوعا إذا كان التقدير أن يفصل المشغول، والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري، و(**بحرف**) متعلق بفصل، وكذلك بإضافة و(**كوصل**) متعلق بيجري.

ثم قال:

٢٦٦-وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعني[1]: أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول دون الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو: أزيدا أنت ضاربه، كقولك: أزيدا تضربه.

(**فإن قلت**): قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو: أزيد أنت تضربه للفصل، والفصل موجود في هذا المثال.

(**قلت**): لا يمنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل، بخلاف الوصف فإنه لا يستقبل بنفسه، بل لا بد من شيء يستند إليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر، وبقوله: (**ذا عمل**) من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل، وبقوله: (**إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ**) من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو: زيدا أنا الضاربه غدا.

---

(١) (ذا الباب) أي: باب الاشتغال. (وَصْفاً ذا عَمَلْ) أي: وصفاً عاملا، وهو المستوفي لشروط العمل كـ (اسم الفاعل) و (اسم المفعول). (مانِعٌ) كدخول الألف واللام على الوصف.

المعنى: إنّ الوصف العامل (وليس الاسم العامل كاسم الفعل) في باب الاشتغال يجري مجرى الفعل في الأحكام السابقة، نحو: (زيداً أنا ضاربه غداً).

(زيداً) مفعول به لاسم فاعل محذوف وجوباً يفسّره ما بعده، تقديره (أنا ضاربٌ زيداً غداً).

ونحو: (الدرهمَ أنتَ مُعطاه).

(الدرهمَ) مفعول به لاسم مفعول محذوف وجوباً يفسّره ما بعده، تقديره (أنتَ مُعطاةٌ الدرهمَ).

ملاحظة:

١- ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلها، نحو: (زيدٌ أنا الضاربه غداً). فـ (زيدٌ) مبتدأ و(الضارب) لا يفسّر عاملا في (زيد).

٢- اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، نحو: (زيدٌ درّاكِه). فـ(درّاك) اسم فعل أمر، لا يُفسّر عاملا في (زيد).

وفهم من قوله: (**إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ**) أن الصفة العامل المقترن بأل الموصولة نحو: زيد أنا الضاربة غدا. وفهم من قوله: (**إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ**) أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيها قبلها، و(**وصفا**) مفعول بـ (**سو**) و(**في**) متعلق بسو، وكذلك (**بالفعل**) والظاهر أن (**يك**) تامة، و(**مانع**) فاعل بها، و(**حصل**) في موضع الصفة لمانع، والتقدير: إن لم يوجد مانع حاصل.

ثم قال:

٢٦٧- وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

يعني[1]: أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبيا متبوعا بسببي جرى مجرى السببي المحض، والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد بالتابع هنا النعت كقولك: زيدا ضربت رجلا يحبه، أو عطف البيان كقولك: زيدا ضربت عمرا أخاه، أو عطف النسق كقولك: زيدا ضربت عمرا أخاه، وإطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع، وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر. و(**علقة**) مبتدأ و(**حاصلة**) نعت له، و(**يتابع**) متعلق بحاصلة، و(**كعلقة**) حبر المبتدأ، و(**بنفس**) صفة لعلقة. ثم قال:

---

(١) **المعنى**: إنّ الفعل إذا عمِلَ في أجنبيّ أتبَعَ بما اشتملَ على ضمير الاسم السّابق جرى مجرى السّببي، نحو:

(زيداً ضربتُ رجُلا يُحبّه).

(رجلا) مفعول به أجنبي. والجملة الفعلية (يُحبّه) في محل نصب صفة (رجلا) وهي مشتملة على على ضمير يعود إلى (زيد)، والتقدير: (أهنتُ زيداً، ضربتُ رجُلا يُحبّه).

ونحو: (زيداً ضربتُ بكراً أخاه).

(بكراً) مفعول به أجنبي. (أخاه) عطف بيان على (بكراً) مشتمل على ضمير يعود إلى (زيداً).